Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (6), Issue (1) November (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

المستحيلات في حق الأنبياء من خلال كتاب "مرقاة المفاتيح" للملا علي القاري

(دراسة عقدية تحليلية)

م. د. محمد سيف الدين محمد النورسي ديوان الوقف السني تخصص عقيدة

M. Dr. Mohammed Sayf Al-Deen Mohammed Al-Norse
The Sunni Endowment Office
Study and Inquiry
:noris7204@gmail.com

المُلخص

يتناول البحث دراسة المستحيلات في حق الأنبياء من خلال عرض مواقف الملا علي القاري في (مرقاة المفاتيح)، وهو شرح لكتاب (مشكاة المصابيح)، ويهتم البحث بتعظيم الأنبياء والتحذير من التنقيص بحقهم؛ حيث ترتبط هذه القضية بالإيمان بالأنبياء، الذي يُعد أحد أركان الإيمان، تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي تواجه قضية تنزيه الأنبياء، نتيجة الشبهات المُثارة حول عصمتهم من وقت لآخر، بالإضافة إلى النصوص التي قد توهم بوقوع النقائص في حقهم، وهي إشكالات تتطلب دراسة ومعالجة دقيقة، ويهدف البحث إلى تعزيز عقيدة تنزيه الأنبياء من التكذيب والتنقيص والجهل بما يمتنع في حقهم، كما يسعى إلى صيانة الفكر من الاعتقادات الخاطئة بحقهم، وتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع ودراسة تلك المستحيلات ومناقشتها، متضمناً تحليل مواقف الملا علي القاري وعرضها على آراء المحققين في علم العقائد، ليخلص الباحث إلى نتيجة أن الأنبياء منزهون عن النقائص والمعايب، وكل ما لا يليق بمقاماتهم، مما يجعلهم يمثلون أعلى درجات الكمال البشري وقدوةً يُحتذى بها.**الكلمات المفتاحية:** (المستحيلات – القاري – الأنبياء – العصمة).

Abstract

The research dealt with the impossible regarding the prophets by presenting the positions of Mullah Ali Al-Qari in his book "Marqat Al-Mufafit", which is an explanation of the book "The Niche of Lights". The research is concerned with glorifying the prophets and warning against revisionism in their favor. As this incident is linked to belief in the prophets, which has remained one of the pillars of faith, the problem set is to investigate the challenges facing the issue of the integrity of the prophets, as a result of young people being raised about their silence from time to time, in addition to texts that may give the illusion of deficiency occurring in their right. These are problems that require careful study and treatment. The research aims to strengthen the doctrine of the purity of the prophets from denial, criticism, and ignorance of what is wrong with them. It also seeks to protect thought from false beliefs about them. The researher follwed the descriptve and analytical mathod in collecting, studying and discussing these impossibilities, including analyzing the positions of Mullah Ali Al-Qari and presenting them to the opinions of investigators in the science of doctrines, so that the researcher came to the conclusion that the prophets are free from shortcomings and defects, and everything that does not befit their positions, which makes them represent the highest levels of human perfection. A role model to follow.**Keywords**: Impossibilities - Continental – prophets - Infallibility.

المقدمة

الحمد لله الذي تفرد بصفاته وأسمائه، والصلاة والسلام على خاتم النبوة إمام المرسلين، وعلى آله وصحبه المتقين، الذين تمثلوا بأسمى درجات العصمة واليقين، أما بعد:فإن الإيمان بالرسل وعصمتهم من الأصول الثابتة في العقيدة الإسلامية، ويلزم كل مكلّف أن يكون على دراية بما يجوز وما يجب وما يستحيل في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لأن معرفة هذه الأقسام هي مدار الإيمان بهم، وقد تُثار الشبهات والاعتقادات الباطلة حول مقام النبوة من وقت لآخر، لذا فقد تناول العلماء في مباحث النبوات مسألة الصفات والأفعال والأعراض البشرية التي لا يمكن أن

تظهر على الأنبياء، والتي يستحيل نسبتها إليهم؛ لأنها تتعارض مع نبوتهم.تعد مسألة المستحيلات في حق الأنبياء من القضايا العقدية التي نالت اهتمام العلماء عبر العصور؛ وقد برع الملا علي القاري في تناول هذه القضية في ثنايا كتابه "مرقاة المفاتيح"، حيث عرض مواقفه العقدية حول المستحيلات في حق الأنبياء بأسلوب علمي دقيق، معززاً ذلك بالأدلة والنقولات عن العلماء السابقين؛ ولتقديم رؤية علمية واضحة حول تنزيه الأنبياء، اقتضى الأمر جمع ودراسة صور هذه المستحيلات وتحليلها بجوانبها الأخلاقية والعقائدية والبشرية، بما في ذلك الأفعال التي تستدعي النفور، ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان: (المستحيلات في حق الأنبياء من خلال كتاب "مرقاة المفاتيح" للملا علي القاري) – دراسة عقدية تحليلية–.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ارتباطه بأحد أركان الإيمان، وهو الإيمان بالأنبياء وتنزيههم عن كل ما لا يليق بمقامهم، يهتم البحث بتقديم دراسة تُسهم في تعظيم الأنبياء وأصحاب الرسالة، مع التحذير من تكذيبهم أو تنقيصهم أو الجهل بما يمتنع في حقهم، وتكمن أهمية البحث في تناوله الممتنعات بحق الأنبياء من خلال عرض مواقف الملا علي القاري في كتابه (مرقاة المفاتيح)، كما يهتم بتقديم توصيات ونتائج من شأنها تعزيز مكانة الأنبياء في نفوس المؤمنين، وترسيخ عقيدة التنزيه.

مشكلة البحث:

تواجه قضية تنزيه الأنبياء عن النقائص تحديات عديدة، نتيجة الشبهات التي تُثار حول عصمتهم، وتعد النصوص التي قد توهم بوقوع المعاصي من الأنبياء من الاشكالات التي تُحدث لُبساً في ظاهرها، ويستغلها المتربصون بالدين للطعن في مكانة الأنبياء والرسل، لذا فإن دراسة ما يمتنع وقوعه بحق الأنبياء عند الشيخ علي القاري، كأحد الأعلام المنافحين عن عقيدة التنزيه، تسهم في تقديم الحلول لهذه الإشكالات، وجاءت الدراسة للإجابة عمّا أشكل من الأسئلة التالية:ما هو مفهوم النبي والرسول، وما هي العصمة والمستحيلات بحق الأنبياء؟وما هو موقف الملا علي القاري من الأمور التي يستحيل نسبتها إلى الأنبياء؟وما هي قواعد التنزيه التي استند إليها الملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح"؟كيف عالج الشيخ علي القاري ظواهر النصوص المتعارضة مع تنزيه الأنبياء؟ستُعالج هذه التساؤلات في سياق هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تعزيز عقيدة تنزيه الأنبياء، وصيانة الفكر من الانحراف فيما يُنسب إليهم من خلال بيان مفهوم النبوة والعصمة، وتحديد المستحيلات التي لا يمكن وقوعها بحق الأنبياء وفقاً لما ورد في "مرقاة المفاتيح"، كما يهدف إلى بيان منهج الملا علي القاري في التعامل مع المستحيلات، بالإضافة إلى معالجة النصوص التي قد تبدو متعارضة مع عقيدة التنزيه، كما يسعى البحث إلى التصدي للشبهات المثارة حول تنزيه الأنبياء، وإبراز جانب من حياة الشيخ القاري، مما يعكس قوة شخصيته العلمية وتمكنه.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام أدواته لوصف صور المستحيلات في حق الأنبياء ومناقشتها، وبيان استحالة وقوعها في حقهم، يتضمن ذلك تحليل مواقف الملا علي القاري في كتابه "مرقاة المفاتيح"، وعرضها على آراء علماء العقيدة لتحديد مدى توافقها مع عقيدة التنزيه، بالاعتماد على المصادر الأصيلة في فن العقائد.

الدراسات السابقة: لم أجد دراسة سابقة خاصة بالمستحيلات من خلال كتاب "مرقاة المفاتيح".

هيكلية البحث

: قسمت هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة:المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان وبالملا علي القاري، ويضم ثلاثة مطالب:المطلب الأول: التعريف بالمفاهيم الأساسية المطلب الثاني: التعريف بالملا علي القاري. المطلب الثالث: التعريف بكتاب "مرقاة المفاتيح".المبحث الثاني: المستحيلات في حق الأنبياء عند ملا علي القاري، ويضم ثلاثة مطالب:المطلب الأول: موقفه من وقوع الكذب والخيانة والشك والجهل.المطلب الثاني: موقفه من وقوع الكفر والغفلة والذنب والأفعال المنفرة.المطلب الثالث: موقفه من الأعراض البشرية المؤدية إلى النقائص.ثم الخاتمة واحتوت على ملخص للنتائج والتوصيات، وثبت بالمصادر والمراجع.وأخيراً؛ فإني قد بذلت جهدي في تقديم هذا البحث على الوجه الذي أرجو به القبول، ولن يخلو هذا العمل من تقصير أو زلل كأي عمل بشري يعتريه النقص، واسأل الله الصفح والغفران.

المبحث الأول التعريف بمفردات العنوان وبالملا علي القاري

تعد النبوات من أبرز مسائل العقيدة، حيث يعتبر الإيمان بالأنبياء أصلاً من أصول الدين، ويجب الاعتقاد بأن الله عصمهم عن كل ما لا يليق بهم، فالنبوة تتسم بصفات خاصة تميز النبي عن سائر البشر، بما تؤيد دعوته وتُثبت صدقه، مما يجعل وقوع النقائص والأخطاء بحقهم مستحيلاً، لذا تتطلب هذه الدراسة التعرّف على أهم المفاهيم الأساسية ذات الصلة بعنوان البحث، وتسليط الضوء على شخصية الملا علي القاري وكتابه، وتوضيحها في المطالب التالية.

المطلب الأول التعريف بالمفاهيم الأساسية

مفهوم النبوة عند اللغويين وفي الاصطلاح:

النبيّ في اللغة: أصله من النبأ، أو النباوة، وبيان ذلك بأمرين:الأول: النبيء إذا كانت بالهمز أصلها مأخوذ إمّا من النبأ بمعنى: الخبر؛ وأنبأتُ تعني أخبرتُ، والكلمة على وزن (فَعِيْل)، مما يعطيها دلالات معينة؛ فمن معاني النبيء أن تعني إما اسم الفاعل، أي: (المُخبِر)، أو اسم المفعول، أي: (المُخبَر عنه)، حيث المعنى إما منبئ عن الله، أو مُنبأ؛ لأن الوحي ينبئه عن الله، وقد تُركت الهمزة لكثرة الاستعمال وهو شائع في العربية. (ينظر: الجوهري، ١٤٠٧هـ، ٧٤/١، ٧٥، وابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٥)، أو أن أصلها من النبيء بمعنى: الطريق الواضح، لأن النبي هو الطريق الذي يُوصل إلى الله. (ينظر: ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٣١٦/٦).الثاني: إذا كانت بلا همز فهي إما مخفف المهموز، وإما مأخوذة من النَّباوة أو النُّبُوّة، بمعنى: الارتفاع عن الأرض، وتقع على وزن (فَعِيْل)، وتأتي بمعنى اسم الفاعل، أو المفعول؛ لارتفاع رتبة النبي على سائر الخلق أو مرفوعها. (ينظر: الأزهري، ٢٠٠١م، ٣٤٩/١٥، وابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٥)وتتجسد المعاني اللغوية بوضوح في شخصية الأنبياء عليهم السلام، إذ يتميزون بمكانة رفيعة، ويمثلون سبل الهداية إلى الله، وينقلون رسالته إلى الذين بُعثوا إليهم.**الرسول في اللغة:** مأخوذ من الإرسال، ويأتي باستعمالات عديدة منها: البعث والتوجيه: إذا بعثت أحداً في مهمة فرسول، أو المتابعة: فالرسول هو مَنْ يتابع أخبار الذي بعثه، وأصله مأخوذ من: جاءت الإبل رَسَلاً، إذا جاءت متتابعة، وسمي رسولاً لكونه ذا رسول، أي: هو ذو رسالة. (ينظر: ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١٦٤٥/٣).**النبي والرسول في اصطلاح علم العقيدة:**اختلفت توجهات العلماء في بيان معناهما على أقوال، ومن أبرزها ما يأتي:الاتجاه الأول: النبي هو: "إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع، سواء أُمِرَ بتبليغه، والدعوة إليه أم لا، فإن أُمرَ بذلك فهو نبي رسول، وإلا فهو نبي غير رسول" (ابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م،، ١٩٤)، قال الباجوري (ت١٢٧٧هـ) في تعريفهما، هو: "إنسان ذكر حرّ من بني آدم سليم عن كل منفر طبعاً، أوحي إليه بشرع يعمل به، وإن لم يؤمر بتبليغه، وأما الرسول فيعرف بما ذكر لكن مع التقييد بقولنا وأُمر بتبليغه" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٥)، فيفرق بين مفهوميهما بالأمر بالتبليغ وعدمه، وتوصف العلاقة بأن بينهما: "عموم وخصوص مطلق على الصحيح" (الصاوي، ١٩٩٩م، ٥٨)؛ لأن كل رسول نبي ولا يمكن أن ينعكس، وبناءً على ذلك يكون النبي أعم من الرسول، وهذا هو الأشهر والمعتمد وهو مذهب الجمهور؛ فيلزم من كونه رسولاً أن يكون نبياً (القاري، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١٣٣، والصاوي، ١٣٦٦هـ، ١٢).الاتجاه الثاني: النبي هو: "إنسان بعثه الله لتبليغ ما أُوحِيَ إليه، وكذا الرسول" (التفتازاني، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ١٧٣/٢)، وعزاه ابن الهمام (ت٨٦١هـ) في "المسايرة" إلى بعض المحققين (ابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٥)، وذهب جمهور المعتزلة إلى تساوي مفهوميهما (الكلنبوي، ٢٠١٧م، ٦٢)؛ فلا يفرق هذا الرأي بين النبي والرسول بل هما بمعنى واحد، واختار التفتازاني (ت٧٩٣هـ) كذلك القول بالترادف. (التفتازاني، ١٩٨١م، ١٧٣/٢)ولكن المختار من بين المفاهيم هو مذهب الجمهور في الاتجاه الأول على أن النبي أعم من الرسول، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج، الآية ٥٢]، إذ دلت على أنهما متغايران؛ فلو كان النبي يساوي الرسول في الآية: "لما عطف على الرسول؛ لأَنَّ نفي أحد المتساويين يستلزم نفي الآخر" (الكلنبوي، ٢٠١٧م، ٦٢)، ويؤيده كذلك بعض الأحاديث الواردة في بيان عدد الرسل والأنبياء، والتي تقضي اختلاف مفهوم الأنبياء عن الرسل (ينظر: القاري، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م، ١٣٣)، وقد رجح القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) في "الشفا" هذا الرأي؛ فقال: "والصحيح والذي عليه جماء الغفير، أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً" (عياض، ١٩٧١م، ٢٥١/١)وموقف الشيخ القاري في (مرقاة المفاتيح) متوافق مع توجه الجمهور على أنهما متغايران، وأورد ما نصه: "وهو ظاهر في التغاير، وعليه الجمهور في الفرق بينهما بأن النبي إنسان بعثه الله، ولو لم يؤمر بالتبليغ، والرسول من أُمِرَ بهِ فكلُّ رسول نبي، ولا عكس" (القاري، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ٥٨/١)**مصطلحات الدراسة:** لم يفرق الباحث أثناء الدراسة والتحليل بين استعمال مصطلح النبي والرسول؛ لاتحاد مفهوم المستحيلات في حق الأنبياء والمرسلين عليهم السلام؛ فما حكم به على أحدهما اشترك معه الآخر في الحكم إلا في التبليغ، قال الدسوقي (ت١٢٣٠هـ): "واعلم أن ما وجب للرسل يجب للأنبياء إلا التبليغ فإنه خاص بالرسل" (الدسوقي، ٢٠١٧م، ٢٢٩)، ومفهوم المخالفة أن كل ما استحال للرسل يستحيل للأنبياء إلا ما استثني.**مفهوم المستحيل في العقائد:** إنما يعرف الشيء بضده وبقسيمه

لذا لا يمكن تصور المستحيل إلا بتصور الواجب والجائز، والحكم العقلي ينحصر بالاستقراء في ثلاثة أقسام؛ وهي: الوجوب، والجواز، والاستحالة، وبيانها بما يلي:

١. الواجب: "هو ما لا يتصوَّر في العقلِ عدمه" (السنوسي، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ٧٥).

٢. الجائز: "هو ما يصح في العقل وجوده وعدمه" (السنوسي، ٢٠٠٩م، ٧٨).

٣. المستحيل: "هو ما لا يتصوَّر في العقلِ وجوده" (السنوسي، ٢٠٠٩م، ٧٧).

وكل واحد من الأقسام الثلاثة يدرك إما بالضرورة أو بالنظر، ووجه حصرها في هذه الثلاثة يعود إلى أن كل ما يحكم العقل به؛ إما أن يكون قابلاً للثبوت والانتفاء معاً، ويُعتبر جائزاً، أو قابلاً للثبوت فقط، ويُعتبر واجباً، أو قابلاً للانتفاء فقط، ويُعتبر مستحيلاً (ينظر: الباجوري، ١٣٧٤هـ، ١١ – ١٤)وينبغي أن نعرف هذه الأقسام حق معرفتها؛ لأن على معرفتها مدار الإيمان بالله جلّ وعلا، وبرسله عليهم السلام (ينظر: الدردير، ٢٠٠٤م، ٣٤)؛ فيلزم المكلّف شرعاً أن يعرف الأقسام المتقدمة في حق الرسل عليهم السلام، مما يجب لهم، من الأمانة، والصدق، والسلامة من النقائص، والفطانة، والتبليغ، وما يجوز بحقهم من الأعراض التي لا تؤدي إلى النقص في مقاماتهم، ومعرفة ما يستحيل في حقهم من أضداد الصفات الواجبة مثل: الكذب والخيانة، والغفلة، والكتمان، وما لا يليق بهم من النقائص(السنوسي، ٢٠١٤م، ٧٠، والدردير، ٢٠٠٤م، ١١١ – ١٢٠)والمراد بالمستحيل في "النبوات": هو الاستحالة بالدليل الشرعي كما يرى ذلك الباجوري في شرح "جوهرة التوحيد"، فقال: "ويستحيل ضدها كما رووا؛ فأشار بذلك إلى أن استحالة ضدها بالدليل الشرعي؛ فيكون وجوبها بالدليل الشرعي" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٣٥)، ثم قال في تحليل نص "الجوهرة" ما نصه: "ويستحيل ضدها: أي: ويستحيل في حقهم عليهم السلام ضد الصفات الأربعة الواجبة في حقهم ...، ومعنى استحالتها: عدم قبولها الثبوت لكن بالدليل الشرعي، كما أشار إليه بقوله: كما رووا، فإن المعنى: لما رواه العلماء من كتاب وسنة وإجماع" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٣٧، ١٣٨)، فرؤيته أن الاستحالة الشرعية هي مدار الممتنعات على الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام.**مفهوم المستحيلات في حق الأنبياء**: والذي يظهر أن التوجيه الأقرب لمفهوم الاستحالة بحق الأنبياء بعد بيان المفاهيم السابقة، أن المراد بالمستحيل هو: "ما يعم الاستحالة العقلية والشرعية؛ لأن ما وجب عقلاً مقابله محال عقلاً، وما وجب شرعاً أي بالدليل الشرعي؛ فمقابله محال شرعاً" (الدسوقي، ٢٠١٧م، ٢٢٩، ٢٣٠)ونفهم مما سبق أن المستحيل هو كل ما يمتنع وقوعه في حق الأنبياء؛ لأن ذلك يتعارض مع عصمتهم، وبما أن العصمة تُعد من المصطلحات ذات الصلة بالدراسة؛ فقد اقتضى ذلك بيانها كما يلي:**مفهوم العصمة في منظور اللغة والاصطلاح:العصمة في اللغة:** أفادت هذه الكلمة في المعاجم اللغوية معانٍ متقاربة، منها: المنعة، والحفظ، والوقاية، والرعاية، جاء في لسان العرب: "العصمة في كلام العرب: المَنعُ، وعصمةُ الله عبدَه: أن يَعصِمَه مما يُوبِقُه، عَصمه يَعصِمُه عَصماً منَعَه ووَقَاه...، والعَصمة الحِفظُ ...، واعتَصَمَ به واسْتَعصَمَ امتنعَ وأبَى" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢٩٧٦/٣)، وقد استعمل القرآن الكريم كلمة العصمة بالمعاني اللغوية في مواضع عديدة، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [هود، الآية ٤٣]، أي يمنعني من تغريق الماء (ينظر: الأزهري، ٢٠٠١م، ٣٤/٢).**العصمة في الاصطلاح:** هي: "أن لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب" (التفتازاني، ١٩٨١م، ١٦٠/٢)، وهذا حدها عند الأشاعرة، وعرفها صاحب كتاب "البداية من الكفاية" هي: "لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير، ويزجره عن فعل الشر، مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء" (نور الدين الصابوني، ١٩٦٩م، ٩٦)، وعند المحقق الجرجاني (ت٨١٦هـ) هي: ملكة اجتناب المعاصي والآثام مع التمكن منها (ينظر: الجرجاني، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م،١٥٠)والذي يظهر أن التعريف الأخير يُفهِمُ أنها مَلَكة يخلقها الله في النبيّ تمنعه من ارتكاب المعاصي رغم القدرة عليها، أما ما جاء في "البداية من الكفاية" فهي تفسر العصمة أنها لطف ومنّة من الله، يُلهم بها النبيّ لفعل الخير ويمنعه من الشر، مع بقاء الحرية للابتلاء، وأما الأشاعرة فقد استندوا في تعريفهم إلى أن الله لا يخلق الذنب في النبيّ، وهو الأقرب من بين التعاريف، وقد وضّح التفتازاني هذا المفهوم؛ فقال: "العصمة: أن لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب، مع بقاء قدرته واختياره" (التفتازاني، ١٩٨٧م، ٩٩)، أضاف فيه قيد "بقاء القدرة والاختيار"، ثم وفّق بينه وبين المفهوم الذي أورده صاحب (البداية من الكفاية) إذ يرى بقاء الاختيار له، تحقيقا للابتلاء (ينظر: التفتازاني، ١٩٨٧م، ٩٩).

المطلب الثاني التعريف بالملا علي القاري

يُعَدُّ التعرُّف على شخصية الملا علي القاري من خلال ترجمته مدخلاً لفهم آرائه وتوجهاته، لذا توجب تقديم تصوّر موجز عنه، بما يلي:**ترجمة علي القاري رحمه الله:**هو: علي بن سلطان محمد، القاري، الهرويّ، ثم المكي، الملقب بـ(نور الدين)، القارئ الفقيه، المكنى بـ(أبي الحسن)، ويشتهر بـ(ملا علي القاري)؛ فهو هرويّ المولد والنشأة، وحنفي المذهب (المحبي، ١٨٥/٣، وحاجي خليفة، ١٩٤١م، ١٠٥٠/١)وتباينت عبارات

المترجمين حول اسم أبيه؛ فمنهم من ترجم له فقال هو: "سلطان بن محمد" (العصامي، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٤٠٢/٤)، فأثبت "ابن" بين اسم أبيه سلطان وجده محمد؛ ومنهم من قال هو: "سلطان محمد" (الطالبي، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ٣٩٣/٤، والزركلي، ٢٠٠٢م، ١٢/٥)، مركباً وهو المختار؛ لتظافر كتب التراجم بذلك، وثبوته على طرة مصنفاته، ومن ذلك ما جاء في "مرقاة المفاتيح"؛ فقال في خاتمة كتابه: "وقد فرغتُ من تسويدِ هذا الشرحِ أنامُ العَبدِ المُفتقرِ إلى كرمِ ربهِ الغني الباري، علي بن سلطان محمد" (القاري، ٢٠٠١م، ٤٠٥٤/٩)، وقيل أيضاً هو: "محمد سلطان" (المحبي، ١٨٥/٣)، بتقديم اسم محمد وتأخير سلطان.ولم تشر مصادر التراجم إلى سنة ولادته تحديداً، وإنما اكتفت بذكر محل ولادته في هراة، إلا أنه يمكن التخمين من خلال طبقته بأن ولادته تقريباً كانت في الربع الثاني من القرن العاشر الهجري. (الشوكاني، ٢٠٠٤م، ٤٤٥/١، والزركلي، ٢٠٠٢م، ١٢/٥).نشأ في بيئة عُرفت بالعلم والصلاح، حيث حفظ القرآن وتلقى العلم في مدينة هراة، إحدى مدن خراسان المعروفة بالفضل والمعارف، ثم هاجر إلى مكة شرفها الله؛ فتلقى فيها العلوم الشرعية على يد كبار الأعلام كابن حجر الهيتمي، ثم اشتغل بإلقاء الدروس في مختلف العلوم؛ حتى وُصِفَ الملا علي القاري بأنه علامة زمانه؛ إذ جمع بين العلوم النقلية والعقلية، وتبحر في علوم القرآن والسنة؛ وأصبح من أولي الحفظ والأفهام، وقد عاش حياته في الفترة الممتدة بين القرن العاشر وبدايات الحادي عشر الهجري. (المحبي، ١٨٥/٣، والعصامي، ١٩٩٨م، ٤٠٢/٤)وقد اهتم العلماء وأهل التراجم بتسليط الضوء على فضائله وعلومه، وإظهار مكانته، ومن ذلك:قال محمد أمين المحبّي (ت١١١٠هـ) في شأنه: "أحد صُدُور العلم، فريد عصره الباهر السَمت في التَّحقِيق وتنقيح العبارَات وشهرته كَافِيَة عن الاطراء في وَصفه" (المحبي، ١٨٥/٣).**شيوخه:** تلقى الشيخ القاري رحمه الله علومه عن عدد من أعلام عصره، ومن أشهرهم:

١. محمد بن علي أحمد الجُناجي، الأزهري، ثم المكي، وهو العلامة المسند، وقد أخذ عنه القاري إجازة عامة، وفاته سنة (٩٣٥هـ). (ينظر: السخاوي، ١٦١/٨).

٢. أحمد بن محمد بن محمد، المصري، ثم المكي، المشتهر بـ(ابن حجر الهيتمي)، شافعي المذهب، شيخ الإسلام، خاتمة المحققين، وفاته سنة (٩٧٤هـ) (ينظر: الزركلي، ٢٠٠٢م، ١٧٧/٤)، وقد أخذ عنه الملا علي القاري وذكره في "مرقاة المفاتيح" بما نصه: "قال شيخنا العلامة ابن حجر المكي" (القاري، ٢٠٠١م، ١٣/١).

تلامذته: نهل العديد من الأعلام من علوم الشيخ علي القاري، وممن قرأ عليه:

١. عبد القادر بن محمد يحيى الطبري، المكي، الفقيه الشافعي تصدر في محراب العلم والإمامة بمكة، أخذ العلم عن الأكابر ممن عاصرهم منهم الملا علي القاري، وفاته سنة (١٠٣٣هـ). (ينظر: الشوكاني، ٢٠٠٤م، ٣٧١/١).

٢. عبد الرحمن بن عيسى مرشد العمري، المكي الحنفي، مفتي الحرم، وهو من بيت فضل وعلم، وأخذ عن جملة من أهل عصره منهم الملا علي القاري في مكة، وقد توفي عام (١٠٣٧هـ). (ينظر: المحبي، ٣٦٩/٢، والزركلي، ٢٠٠٢م، ١٢/٥).

مؤلفاته: اشتهر ذكره، وانتشر صيته، وألّف الكثير من التآليف اللطيفة التي احتوت فوائد جليلة، منها:

١. منح الروض الأزهر بشرح الفقه الأكبر (ينظر: حاجي خليفة، ١٩٤١م، ١٢٨٧/٢)، مصنف في العقائد، صدر عن دار البشائر في بيروت، سنة ١٤١٩هـ، بطبعته الأولى.

٢. المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية (ينظر: الباباني، ٧٥٣/١)؛ مصنف في علم التجويد، وشرح على المنظومة الجزرية، له طبعات منها بتحقيق: أسامة عطايا، صادر عن دار الغوثاني بسوريا سنة ١٤٣٣هـ، بطبعته الثانية.

وفاته: توفي الشيخ علي القاري في بلد الحرام بمكة سنة (١٠١٤هـ) وتم دفنه في مقبرة المعلاة رحمه الله تعالى (ينظر: العصامي، ١٩٩٨م، ٤٠٢/٤).

المطلب الثالث التعريف بكتاب "مرقاة المفاتيح"

كتاب "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح"، مصنف في علوم الحديث للملا علي القاري، وهو شرح على متن كتاب "مشكاة المصابيح" للشيخ العلامة محمد بن عبد الله، ولي الدين الشافعي، الخطيب التبريزي (ت٧٤١هـ)، (كحالة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م، ٢١١/١٠) قال الشيخ القاري رحمه الله في مقدمة كتابه: "لما كان كتاب مشكاة المصابيح الذي ألفه مولانا الحبر العلامة والبحر الفهامة، مظهر الحقائق وموضح الدقائق، الشيخ التقي النقي، ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، أجمع كتاب في الأحاديث النبوية". (القاري، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ٣٩/١)ويعود أصل هذا المصنف إلى "مصابيح السنة" للشيخ الإمام المحدث البغوي، وهو: الحسين بن مسعود بن محمد، المفسر الشافعي، الفقيه الملقب بمحيي السنة، وركن الدين، وفاته عام (٥١٦هـ)، (ينظر: حاجي خليفة، ١٩٤١م، ١٦٩٨/٢، وكحالة، ١٩٥٧م، ٦١/٤)، أحد التصانيف المشهورة في الحديث،

وقسم البغوي أحاديثه على قسمين: صحاح وحسان، وقد نال هذا الكتاب إقبالاً كبيراً من العلماء بالشرح والتخريج، وبالاختصار والتعليق، نظراً لمكانة البغوي في علم الحديث، وممن تصدر لخدمة هذا الكتاب هو الخطيب التبريزي الذي عمل على تخريج أحاديثه وتذييل أبوابه، وأكمل به كتاب البغوي بإضافة قسم ثالث ضمنّ فيه الصحيح والحسن في باب واحد. (ينظر: الزركلي، ٢٠٠٢م، ٢٣٤/٦)وقد اعتنى الشراح بكتاب "مشكاة المصابيح" هذا بالشرح والتعليق، وممن انبرى لشرحه العلامة الشيخ علي القاري الذي أطلق في مقدمته قوله: "مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح" (القاري، ٢٠٠١م، ٤١/١)، وهو من أجلّ مصنفاته، احتوى على أحاديث نبوية مجموعها (٦٢٩٤) حديثاً، وتنقسم حسب تبويب صاحب المشكاة إلى أبواب وكتب مثل: كتاب الإيمان، والعلم، والطهارة، وبدء الخلق، والشمائل النبوية وما إلى ذلك.استوعب الملا علي القاري فيه جميع أبواب الكتاب، وقد أجاد في شرح الأحاديث غاية الاجادة، واعتنى بضبط متن الحديث، مبيناً ما فيه من الغريب والإعراب والتفسير، وما إلى ذلك من الفوائد والأحكام، ومتطرقاً فيه إلى مباحث في الفقه، والعقيدة، وعلوم أُخرى، واستقى في كتابه من أقوال المحققين السابقين له، حتى بلغ فيه منتهى الفائدة، وغاية التحقيق والتدقيق، جامعاً فيه بين فن الراوية والدراية (ينظر: النعماني، ١٤٣٢هـ، ٦٥، ٦٩).**نسبة كتاب "مرقاة المفاتيح" إلى الملا علي القاري**إن نسبة الكتاب إلى مؤلفه ثابتة، وتظافرت التراجم على صحة ذلك، (ينظر: الباباني، ٧٥٣/١، وكحالة، ١٩٥٧م، ٦١/٤)، وذكره محمد أمين المحبي بقوله: "منها شرحه على المشكاة في مجلدات وهو أكبرها وأجلّها" (المحبي، ١٨٥/٣)، كما ورد في "الأعلام للزركلي" عند عرض مصنفات القاري: "شرح مشكاة المصابيح" (الزركلي، ٢٠٠٢م، ١٢/٥)، مما يؤكد أصالة هذا الكتاب.

المبحث الثاني المستحيلات في حق الأنبياء عند ملا علي القاري

قد حفظ الله الأنبياء والمرسلين من جملة أمور لا تليق بمقامهم، والتي يستحيل وقوعها بحكم عصمتهم ومكانتهم النبوية، تشمل هذه المستحيلات الجوانب الأخلاقية مثل الكذب، والخيانة، والجوانب العقائدية مثل الكفر، أو الجهل بالله، والخطأ في تبليغ الرسالة، كما تتناول المستحيلات الجوانب البشرية المنفرة، مثل الأمراض والعيوب التي قد تسبب نفور الناس منهم، والجوانب السلوكية والأفعال التي تقع منهم وتُفهَم بشكل خاطئ أو تثير الشبهات حولهم، ونخوض في هذه المفردات بالاستناد إلى ما جاء به ملا علي القاري في كتابه "مرقاة المفاتيح"، ونتناولها بالدراسة والتحليل في المطالب التالية.

المطلب الأول موقفه من وقوع الكذب والخيانة والشك والجهل

يمتنع في حق الأنبياء جملة من الصفات منها: الكذب والخيانة؛ أما استحالة الكذب؛ فلتعارضه مع صدق الرسالة، وفائدة البعثة: "فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى؛ لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني" (السنوسي، ٢٠١٤م، ٧١)، وإن تصديق الكاذب يُعتبر كذباً، وهذا محال في حق الله تعالى، وبالتالي، فإن الملزوم، وهو عدم صدقهم محالٌ أيضاً، ولكن هذا الدليل يثبت صدقهم فقط في دعوى الرسالة وفي الأمور المتعلقة بالأحكام الشرعية (ينظر: الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٣٦)موقف الملا علي القاري من صفة (الكذب): فقال ما نصه: "واعلم مُجملاً أن الأنبياء معصومون عن الكذبِ خُصوصاً فيما يتعلّقُ بأمرِ الشرائعِ، أمّا عمداً فبالإجماعِ وأمّا سهواً فعند الأكثرين" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٢٠/٥)، وهذا ما قرره نقلاً عمن سبقه من علماء العقيدة المتقدمين، وهو: استحالة صدور الكذب عن الأنبياء عمداً؛ فيما دلت المعجزة على صدق الأنبياء في دعوى الرسالة، وفيما يبلغونه عن رب العباد إلى الخلق، وذلك بإجماع الأمة كلها، ويستحيل كذلك صدوره على سبيل السهو أو النسيان عند معظم الأئمة، وهو القول المعتمد عندهم (ينظر: الإيجي، ١٩٩٧م، ٤٢٥/٣، والتفتازاني، ١٩٨١م، ٢٧٩/٢) وبناء على هذا الأصل نجد موقف الملا علي القاري من النصوص التي توهم نسبة صفة (الكذب) للأنبياء واضحاً؛ فمن ذلك ما أورده في شرح حديث الشفاعة (متفق عليه: البخاري، ١٤٢٢هـ، برقم (٤٧١٢)، ٨٤/٦): "وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كِذْبَاتٍ كَذَبَهُنَّ: بِالتَّخْفِيفِ أَيْ: قَالَهُنَّ كَذِباً، قال البيضاوي رحمه الله: إِحْدَى الْكِذْبَاتِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات، الآية ٨٩]، وَثَانِيَتُهَا قَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء، الآية ٦٣]، وَثَالِثَتُهَا قَوْلُهُ لِسَارَةَ: هِيَ أُخْتِي، وَالْحَقُّ أَنَّهَا مَعَارِيضُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةَ الْكَذِبِ سَمَّاهَا أَكَاذِيبَ، وَاسْتَنْقَصَ مِنْ نَفْسِهِ لَهَا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِاللَّهِ وَأَقْرَبَ مِنْهُ مَنْزِلَةً كَانَ أَعْظَمَ خَطَراً وَأَشَدَّ خَشْيَةً، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ سَائِرُ مَا أُضِيفَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْخَطَايَا" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٥٤٠/٨)، تُظهر هذه المسألة أن كلام إبراهيم عليه السلام لم يكن فيه كذب حقيقي، بل القرائن الحالية والمقالية دالة على أن فيه تجوّز وكناية؛ وإطلاق لفظ الكذب على كلام إبراهيم عليه السلام لا يمتنع لورود الحديث فيه، وأما تأويلها فهو الصحيح، وفي شأن سارة كان سبباً لدفع كافر ظالم عن مواقعة فاحشة قبيحة.

وأكّد هذا المفهوم الملا علي القاري في كتابه "مرقاة المفاتيح"؛ فأورد قائلاً: "قال عياض: الصحيح أن الكذب لا يقع منهم مُطلقاً، وأمّا الكذبات المذكورات، فإنما هي بالنسبة إلى فهم السامع لكونها في صورة الكذب، وأمّا في نفس الأمر فليست كذباتٌ" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٥٤٠/٨)، وأفاد الشيخ القاري من خلال موقفه قاعدة عظيمة في صرف النص عن ظاهره؛ لأن الكذب يُعدّ من الذنوب العظيمة، وثبت أنه مذموم بضرورة العقل والشرع، وبما أن الأنبياء معصومون منه، فهذا يستلزم استحالة تضليلهم للناس، أو نقلهم معلومات خاطئة عن الله في التبليغات؛ لذلك يستحيل تصور وقوع الكذب من الأنبياء؛ فهو محال عليهم، والكذب في حقيقته: "عدم مطابقة الخبر للواقع قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً (عبد الغني النابلسي، ٢٠١٣م، ٩٤)، وبما أن الكذب كذلك فإن عصمة الأنبياء منه تقتضي أن كل ما ينقلونه من الأخبار يتطابق تماماً مع الحقيقةكما يمتنع على الأنبياء صفة (الخيانة) بفعل أمر معين مما نهوا عنه، أو كتمان أمر معين مما أُمِرُوا بتبليغه للعباد المبعوثين إليهم، والدليل على ذلك: لو أنهم ارتكبوا فعلاً محرماً أو مكروهاً؛ لأنقلب ذلك الفعل في حقهم إلى طاعة؛ لأن الباري تعالى قد أمرنا بالاقتداء بأفعالهم وأقوالهم، ولا يمكن أن يأمر جلا وعلا بشيء مُحرَمٍ أو بشيءٍ مكروهٍ وهذا هو بعينه برهان على عصمة الأنبياء؛ فلا تقع الخيانة منهم عمداً ولا سهواً (ينظر: السنوسي، ٢٠١٤م، ٧٠ –٧٢)، والخيانة في حقيقتها هي: "عدم حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة من الوقوع في المحرم أو المكروه" (الدسوقي، ٢٠١٧م، ٢٣٠)، وهي ضد الأمانة، وتُعد من الصفات المستحيلة في حق الأنبياء؛ فقد عصمهم الله منها؛ لأنها لا تليق بمقاماتهم، ولا يمكن أن تصدر منهم مثل هذه الأفعال المتسمة بالدناءة والخسة.وموقف الملا علي القاري بالعموم قد جاء في "مرقاة المفاتيح" مفصلاً عند الكلام عمّن (أوْثُمِنَ فخان)، نقل قول الإمام ابن حجر ما نصه: "وما ذُكِر في أولاد يعقوب مبنيٌ على القول أنهم غيرُ أنبياء، أما على القول بأنهم أنبياء فيتعين تأويل ما صدر منهم بحمله على مُحامل التّجوّزات والكنايات التي تقتضي عدم وقوع حقائق ذلك منهم، إذ الأنبياء معصومون قبل النبوة وبعدها عن كبائر الذنوب وصغارها، ولو سهواً على ما هو الحقُّ عند المُحققين، وإن كان الأكثرون على خلافه" (القاري، ٢٠٠١م، ١٢٧/١)، وهذا تنزيه للأنبياء بما يعكس مقامهم الرفيع؛ ويتبين مما سبق استحالة العقل على قبول العوارض المذمومة في حقهم، ومنها الخيانة؛ ويتفرع عنها استحالة أن تكون لهم خائنة الأعين.وقد فصل الملا علي القاري الكلام حول (خائنة الأعين)؛ فأورد في معناها ما نصه: "قال البيضاوي: في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر، الآية ١٩]، الخائنة صفة النظرة كالنظرة الثانية إلى المحرّم، واستراقُ النَّظرِ إلى ما لا يحل، كما يفعله أهل الريب، ولا يَحسنُ أن يُرادَ الخائنةُ من الأعينِ لأن قوله ﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر، الآية ١٩]، لا يساعد عليه، قال صاحب المدارك قوله: ﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾، أي: ما تُسِرُّهُ من أمانةٍ أو خيانةٍ" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٣٨/٥)، ثم بيّن الملا علي القاري موقفه جلياً من هذا العارض بحكم الاستحالة عليه ووافق قول أئمته؛ المقتضي تحريم خائنة الأعين بحق النبي عليه الصلاة والسلام وهذا التحريم من خصائصه، وخائنة الأعين هي: أن يُبطِنَ خلافَ ما يُظهِرُ إلا في التّوريةِ (ينظر: القاري، ٢٠٠١م، ١٧٣٨/٥)أكّد الملا علي القاري على تنزيه الأنبياء عن أي فعل يُظهر الخيانة؛ ويستحيل عقلاً أن يكون للنبي خائنة الأعين، وقال صاحب كتاب "تنزيه الأنبياء": "الإشارة بالعين في الأوامر حتى يفصح بها، والإشارة بالعين في الأوامر مباحة لكنه يجري عنها تنزهاً وتأكيداً لرفع الالتباس، وهي مباحة لغير الأنبياء" (السبتي، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، ٨٥)، ويُستفاد من هذا النص أن ما قد يُسمح لغير الأنبياء بالإشارة بالعين، يُنهى عنها الأنبياء تنزيهاً وترفعاكما يمتنع بحق الأنبياء (الشك) أو (الجهل)، ويُعد ذلك أمراً مستحيلاً، وهذا هو موقف الملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح"، فأورد في شرح حديث: ((نحن أحقّ بالشّكّ من إبراهيم؛ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة، الآية ٢٦٠])) (متفق عليه: البخاري، ١٤٢٢هـ، برقم (٤٥٣٧)، ٣١/٦)، قال ابن الملك: "أراد عليه الصلاة والسلام أنّ ما صدر من إبراهيم عليه السّلام لم يكن شكّاً، بل كان طلباً لمزيد العلم، وأنا أحقّ به، لأنّه مأمورٌ بذلك لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه، الآية ١١٤]، وأُطلِق الشّكّ بطريقِ المُشَاكَلة" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٦٤٠/٩)ثم عضد الملا علي القاري رأيه بالحافظ المزي (ت٧٤٢هـ) بخصوص سؤال إبراهيم عليه السلام الذي يرى أن السؤال للترقي من علم اليقين إلى عين اليقين (ينظر: القاري، ٢٠٠١م، ٣٦٤٠/٩)، وبالجملة أن المسألة لم تُعرض من قبل سيدنا إبراهيم عليه السلام من جهة الشك؛ لأن الأنبياء منزهون عن الشك، بل باعتبار طلب زيادة العلم، ولأن الشك إذا تطرق إلى الأنبياء قد يؤدي إلى إرباك الناس، ويجعلهم يشككون في حقيقة تعاليمهم.وقد اختتم الملا علي القاري موقفه من استحالة الشك والجهل قائلاً: "وفيه أنّ عدم علم الأنبياء من باب الاستدلال غير ظاهرٍ، بل علمهم من باب الكشف والمعرفة التّامّة" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٦٤٠/٩)، وموقفه متفق مع ما ذهب إليه علماء العقيدة والكلام.الحديث ورد في سياق التنزيه، حيث نبه على أن جميع أنبياء الله تعالى متساوون في العصمة والنزاهة؛ فما يجوز على أحدهم يجوز على الكل (ينظر: السبتي، ١٩٩٠م، ٩٦، ٩٧)، وإن الشكّ بعيدٌ على مَنْ ثبت قدمه في الإيمان بالله سبحانه

وتعالى، فكيف بالذي نال مقام النبوة والخلّة !، قال صاحب تحفة المريد: "إنه لو لحقه شك لتطرق لنا بالأولى نظراً لحال الأمة لا لحاله عليه الصلاة والسلام، أو نظراً لحاله، ويكون تواضعاً" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ٦٠)، وعليه فلا يجوز على نبي من الأنبياء الشكّ في مثل هذا؛ فهو كفرٌ اتفاقاً، وانعقد الإجماع على أن الأنبياء معصومون من الكبائر والكفر، ومن الصغائر التي فيها رذيلة ونقيصة (ينظر: القرطبي، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ٢٩٨/٣ –٢٩٩)، ويتلخص من كل ما سبق أن عموم مواقف الملا علي القاري جاء على نهج من سبقه من الأئمة المحققين، حيث نظر إلى النصوص التي توهم النقص على جهة التنزيه عن الصفات المستحيلة، وذهب إلى التأكيد على كمال الأنبياء؛ فالآيات التي تحدثت عن الأنبياء تُظهرهم في صورة القدوة الكاملة، مما يستدعي أن يكونوا متجردين عن أي نقص أو عيب، ويجب فهم النصوص والوقائع التي تخص عصمة الأنبياء في سياق تعزيز مكانتهم وتأكيد عصمتهم.

المطلب الثاني موقفه من وقوع الكفر والغفلة والذنب والأفعال المنفرة

يستحيل على الأنبياء كل فعل لا يليق بمكانتهم، منها: جري الشيطان على لسانهم للوقوع في (المعصية) أو (الكفر)؛ يؤكد الملا علي القاري على أن مقام النبوة يقتضي أن يكون النبي في قمة الوعي والانتباه أثناء تبليغ الأحكام، مما يجعل (السهو) و(الغفلة) غير وارد في حقهم، وعليه فلا يمكن القول بأن الشيطان يمكن أن يؤثر على كلام النبي عليه الصلاة والسلام، وذلك لأن الأنبياء معصومون عن مثل هذه الأمور؛ وهذه المسألة متعلقة بحادثة (الغرانيق) المعروفة (الإيجي، ١٩٩٧م، ٤٤٣/٣)، وموقف ملا علي القاري من هذا الجريان أنه لا يمكن أن يكون نوع من الغفلة أو السهو؛ لاستحالة الغفلة على الأنبياء؛ فقال: "إجراء الشيطان ذلك على لسانه صلى الله عليه وسلم جبراً بحيث لم يقدر على الامتناع عنه ممتَنَعٌ؛ لأن الشيطان لا يقدر على ذلك في حق غيره؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر، الآية ٤٢]، ففي حقه بالأولى؛ والقول بأنه جرى ذلك على لسانه سهواً أو غفلةً مردودٌ أيضاً؛ لأنه لا يجوز مثل هذه الغفلة عليه، سيما في حال تبليغ الوحي، ولو جاز لبطل الاعتمادُ على قوله" (القاري، ٢٠٠١م، ٨١٠/٢)ويعضده هذا الرأي ما ذهب إليه المحققون، قال الآمدي (ت٦٣١هـ): "مما جرى على لسانه لأنه إما أن يكون عمداً، أو سهواً، لا جائز أن يكون عمداً: لأن الثناء على الأصنام، والإخبار عنها بعلو الرتبة، وعظم الشأن عند من يكون متألهاً لها مما يزيده بها إغراء، واعتقاداً وهو من الكبائر، والأنبياء منزهون عن الكبائر بالإجماع منا ومنكم، وإن اختلفنا في الصغائر، ولا جائز أن يكون ساهياً لقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى، الآية ٦]، ولأن العادة تحيل أن يقع من الساهي مثل هذه الألفاظ المطابقة لوزن السورة، وما تقدم من معناها" (الآمدي، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م، ١٩٨/٤)وبناء على ما سبق ينبغي النظر إلى أي قصة أو واقعة تتعلق بوقوع الأنبياء في الممنوع ضمن سياق عقيدة التنزيه؛ لورود تأويلات وحيثيات للمواقف تظهر ما لم تكن مقصودة بالظاهر؛ أو كانت تهدف لأغراض تشريعية، وإذا كان وقوع المكروه أو بعض المباحات التي تُعتبر استخفافاً مستحيلاً في حقهم، فكيف يمكن أن يُنسب إليهم الكفر أو المعصية بأي حال!، قال عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ): "أما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه" (الإيجي، ١٩٩٧م، ٤٢٧/٣)، وقال التفتازاني (ت٧٩٣هـ): "أنهم معصومون عن الكفر، قبل الوحي وبعده بالإجماع" (التفتازاني، ١٩٨٧م، ٨٩)، وموقف ملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح": "أنهم معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع، وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافاً للحشوية" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٢٠/٥)، ويتضح مما سبق أن موقفه متفق مع إجماع الأمة على أن الكفر لم يجرِ على لسان أي نبي قط، قبل النبوة وبعدها، ولم يسجدوا لوثن أبداً، ولم يرد في كلام الله ما يشير إلى وقوع أي نبي؛ أو رسول في الكفر (ينظر: السبتي، ١٩٩٠م، ٧٣)كما تقرر عند علماء العقيدة امتناع وقوع (الصغائر الخسية) في حقهم، وهم معصومون من الخسية مطلقاً قبل البعثة وبعد البعثة وبالاتفاق (ينظر: ابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٦)، إذ يمتنع وقوع الأفعال الدنيئة والخسية منهم التي تحط من قدر مرتكبها وتلحقه بالأراذل، كسرقة لقمة أو حبة؛ فمثل هذه الأفعال لا تجوز على الأنبياء بأي حالٍ، سواء أكانت عن عمدٍ أو عن سهوٍ (ينظر: الإيجي، ١٩٩٧م، ٤١٥/٣)؛ فلا يجوز بحقهم حتى المباحات التي تُعدّ استخفافاً، ولا المكروهات، ولا خلاف الأولى؛ لأن أي سلوك سلبي قد يُفسر بشكل خاطئ، بما لا يليق بمكانتهم، قال الباجوري: "ولا يقع منهم مكروه ولا خلاف الأولى، بل ولا مباح على وجه كونه مكروهاً أو خلاف الأولى أو مباحاً، وإذا وقع صورة ذلك فهو للتشريع؛ فيصير واجباً أو مندوباً في حقهم، فأفعالهم عليهم السلام دائرة بين الواجب والمندوب" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٣٥)وموقف ملا علي القاري من تنزيه الأنبياء عن (الأفعال المنفرة والخسية) هو عدم الاقتصار على منع هذه الأفعال عن ذواتهم فقط، بل يشمل أيضاً تنزيه أمهاتهم، من الوقوع في مثل هذه الأمور، فقال عند الكلام عن الصغائر عامةً: "وتجوز سهواً بالاتفاق إلا ما يدل على الخسّةِ كسرقة لُقمةٍ والتطفيفِ بحبّةٍ" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٢٠/٥)، ثم ذهب إلى امْتِنَاعِ صُدُورِ الكبيرة بعد البعثة وقبلها مما توجب النّفرة مثل عُهرِ الأُمهاتِ؛ فقال: "والحق منهُ ما قبل الوحي وبعده ...، إذا تقرر هذا فما نُقل عن الأنبياء عليهم السلام مما يُشعر بكذبٍ أو معصيةٍ،

فما كان منقولاً بطريق الآحاد فمردودٌ، وما كان بطريق التواتر فمصروفٌ عن ظاهرِهِ – إنْ أمكن – وإلا فمحمولٌ على تركِ الأَولى" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٢٠/٥)، وأسند التقرير العقدي الأخير إلى السعد التفتازاني ووافقه، وهذا رأي الأئمة المحققين (ينظر: التفتازاني، ١٩٨٧م، ٩٠).

وقد حسم الملا علي القاري موقفه من عصمة الأنبياء مطلقاً سواء قبل النبوة أو بعدها، في الكبيرة والصغيرة، عمداً أو سهواً، حيث قال بالنص: "الأصح المختار عند المحققين أن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون قبل النبوة وبعدها من كبائر الذنوب وصغائرها عمدها وسهوها" (القاري، ٢٠٠١م، ١٧٢٠/٥)، وهو يرجح ما رجحه المشتغلون بالتحقيق؛ ويُستفاد من نصوص ملا علي القاري جملة من الأمور، منها:

١. منع الأفعال التي تثير النفور؛ فالأفعال التي تُعد منافية للأخلاق، مثل عهر الأمهات والفجور، تُعد من الأمور التي تثير النفور، وتؤثر سلباً على مكانة الأنبياء لذلك؛ استحال عليهم.

٢. ضرورة خلو سلوك الأنبياء من التصرفات الدنيئة، حيث تتعارض أفعال مثل الكذب أو المعصية مع مقاماتهم، حتى الأفعال المباحة الدالة على الخسّة منعها الملا علي القاري تنزهاً وترفعاً.

ويرى الباحث أن توجهات الملا علي القاري في هذا المطلب متوافقة مع رأي أهل التحقيق في هذا الفن، قال السعد التفتازاني في شروط النبوة والذي عدَّ منها: "السلامة عن كل ما ينفر عنه كزنا الآباء، وعهر الأمهات" (التفتازاني، ١٩٨١م، ١٩٨/٢)، ويعني ذلك وجوب الاعتقاد ببراءة الأنبياء من كل فعل يسبب النفور، ويعتبر مستحيلاً في مقام النبوة، نجد أن مواقف الشيخ القاري يتماشى مع آراء جمهور المحققين من علماء العقيدة في تنظيم فكر المسلم بما يتوافق مع مقام الأنبياء، ويُعدّ ما يتعارض مع هذا المقام ممتنعاً أيضاً.

المطلب الثالث موقفه من الأعراض البشرية المؤدية إلى النقائص

يستحيل على الأنبياء والمرسلين عليهم السلام جريان الأعراض البشرية التي تؤدي إلى نقائص عليهم؛ ومنها: نقص الخلقة كالجنون والعمى، والعيوب المنفرة للطباع من الأمراض كالجذام والبرص، ولأن من شروط النبوة أن يكون: "أكمل أهل زمانه عقلاً وخَلقاً...، والسلامة من العيوب المنفرة منهم كالبرص والجذام، وقلة المروءة، كالأكل على الطريق، ودناءة الصناعة" (ابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٢)، ويستحيل أن يتصف بكل ما يخل بحكم البعثة موقف الملا علي القاري هو وجوب (السلامة من تلك النقائص) في حق الأنبياء، والنقائص من المستحيلات التي لا يرضاها العقل ولا النقل؛ فقد صرّح بموقفه قائلاً: "أن الأنبياء عليهم السلام مُنزّهون عن النّقائصِ في الخَلْقِ والخُلُقِ، سالمون من العاهات والمعايب، اللهم إلا على سبيل الابتلاء" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٦٤٣/٩)، أراد أن يؤكد تنزيه الانبياء عن العيوب الخَلْقِيّة والخُلُقِيّةِ على حدٍّ سواء، وهذا المبدأ متوافق مع رؤى المحققين؛ فعدّ السعد التفتازاني في تنزيه الانبياء شرط السلامة عن: "الغلظة، والفظاظة، والعيوب المنفرة، كالبرص، والجذام، ونحو ذلك والأمور المخلة بالمروءة كالأكل على الطريق، والحرف الدنيئة كالحجامة، وكل ما يخل بحكم البعثة من أداء الشرايع وقبول الأمة" (التفتازاني، ١٩٨١م، ١٩٨/٢).ومما يستحيل في حق الأنبياء ولا يجوز الاعتقاد به هو (النسيان) في التبليغ، أو (التخيل) في العقل؛ ويُعتبران من العوارض البشرية الطبيعية، إلا أنهما لا يعتريان الأنبياء، وروي عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها، قالت: ((سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ عليه الصلاة والسلام رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ))، (متفق عليه: البخاري، ١٤٢٢هـ، برقم (٥٧٦٣)، ١٣٦/٧): فأورد فيه الملا علي القاري تفصيلاً نقل فيه كلام الإمام النووي بما نصه: "الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ، والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز شيء ما قام الدليل بخلافه باطل، فأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يُبعَث بها، فهو مما يعرض للبشر فغير بعيد أن يُخيَلَ إليه من السحر ...، وكلُّ ما جاء من أنه يُخيل شيئاً لم يفعله، فمحمولٌ على التخيلِ بالبصر لا بالعقل، وليس فيه ما يطعنُ بالرسالة" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٧٩٤/٩، ٣٧٩٥)وأكد الملا علي القاري من خلال هذا الكلام على أن الأنبياء معصومون في أمر الدين، فيما بعثهم الله عز وجل به وأعدّهم له، وهو سبحانه وتعالى حافظ لدينه وحارس لوحيه من أن يصيبه فساد أو تحريف، ولا يتعارض الحديث مع عصمته عليه أفضل الصلاة والتسليم، ولا يشكك في نبوته.كما يمتنع وقوع النسيان بحقهم فيما يتعلق بالبلاغيات قبل تبليغها (الجاوي، ٢٠١٣م، ٤٢)، وبالجملة فيجوز على ظواهر الأنبياء ما يجوز على البشر، شرط أن لا يؤدي إلى نقصٍ وعيبٍ، ولكن بواطنهم يتنزه عن ذلك لتعلقها بالله تعالى، وأما الخطأ فأفاد الملا علي القاري ما نصه: "وأما الأنبياء صلوات الله عليهم فإما مخصوصون عن ذلك، وإما أنهم أصحاب صغائر، والأول أولى، فإن ما صدر عنهم من باب ترك الأولى، أو من قبيل حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو يقال: الزلات المنقولة عن بعضهم على الخطأ والنسيان من غير أن يكون لهم قصد إلى العصيان" (القاري، ٢٠٠١م، ١٦٢٢/٤)، والمعتمد عند علماء العقيدة أنه يجوز في حقهم الأعراض التي لا تؤدي إلى أي عيب ونقص؛ فتستثنى المنفّرة منها مثل الجنون، والعمى، والجذام، ودناءة الأصل؛ وسوء الأخلاق، إذ إنها مستحيلة في حقّهم (الصاوي، ١٩٩٩م، ٢٨٥)، والأنبياء يتمنع عليهم الخطأ فيما يبلغون عن رسالات الله

سبحانه وتعالى.موقف الشيخ القاري في مصنفه (مرقاة المفاتيح) جليٌ فيما سبق، وقد اقتبس أحكامه من الأئمة السابقين مثل الخطابي (ت٣٨٨هـ)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، والإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، والمفسر البيضاوي (ت٦٨٥هـ) في الاعتقاد بالنبوات بوجوب امتناع جملة من الأمور على النبي كالكذب، والتغير عليه في حال تبليغ الأحكام، وترك أو كتمان ما أُمر بتبليغه وبيانه، وامتناع النقائص والعاهات والعيوب، وتطرق إلى امكان وقوع العوارض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص، فأورد ما نصه: "اعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من الكذب، ومن تغير شيءٍ من الأحكام الشرعية في حال صحته ومرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أُمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس هو معصوماً من الأمراض والأسقام العارضة للأجسام مما لا نقص بمنزلته، ولا فساد لما تَمهّدَ من شريعتهِ" (القاري، ٢٠٠١م، ٣٨٥٠/٩)لم يأتي الملا علي القاري بما خالف سلفه من الأئمة المحققين السابقين مثل الآمدي والتفتازاني، وتعكس عبارته الأخيرة من كلامه، والذي نقله عن النووي، الاعتقاد بأن الأنبياء معصومون من العيوب والنقائص، مما يُعزز من مكانتهم كقدوة في المجتمع؛ كما يُعد هذا جزءاً من العقيدة الإسلامية التي تُظهر أهمية دور الأنبياء في توجيه العباد نحو الحق والخير.ومن الممتنعات بحق الأنبياء (الاحتلام) فلا يجوز عليهم؛ ويجوز بحقهم كل عرض بشري ليس بمحرم أو مكروه، ولا مما يسبب النفرة، وتعافهُ الأنفس، حتى أن الاحتلام يستحيل عليهم، قال الباجوري: "ولا يجوز الاحتلام عليهم كما صححه النووي، لأنه من الشيطان" (الباجوري، ٢٠٠٤م، ١٣٨)، نعم خروج المني من امتلاء الأوعية جائز عليهم بخلاف الاحتلام، فلا يجوز عليهم لأنه من تلاعب الشيطان، لأنه لا سبيل له عليهم (ينظر: الجاوي، ٢٠١٣م، ٤٢)موقف الملا علي القاري من الاحتلام بالاستحالة لأنه تلاعب من الشيطان؛ فلا يجوز عليهم؛ لحديث سيدتنا عائشة رضي الله عنها قالت: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ))، (متفق عليه: البخاري، ١٤٢٢هـ، برقم (١٩٣٠)، ٣١/٣)، أفاد الملا علي القاري في تفسير نص الحديث الحكم العقدي لاحتلام الأنبياء واستحالة تلاعب الشيطان بهم، فقال بما نصه: "أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام سالمون من الاحتلام؛ لأنه علامةُ تأتي الشيطان في حال المنام، قال ابن حجر: وإنما احتاجت عائشة لقولها من غير حلم مع أن الأنبياء لا يحتلمون؛ لأن هذا النفي ليس على اطلاقه، بل المراد أنهم لا يحتلمون برؤية جماعٍ لأن ذلك من تلاعب الشيطان بالنائم وهم معصومون عن ذلك، وأما الاحتلام بمعنى نزول المني في النوم من غير رؤية وقاع فهو غير مستحيل عليهم؛ لأنه ينشأ عن نحو امتلاءِ البدن فهو من الأمور الخِلقيةِ أو العاديةِ التي يستوي فيها الأنبياء وغيرهم" (القاري، ٢٠٠١م، ١٣٨٩/٤)يرى الملا علي القاري امتناع الاحتلام عليهم موافقاً بذلك رأي المحققين، وقد تبع سلفه من عمدة الشراح بتوجيه نص الحديث إلى الحكم باستحالة الاحتلام، قال النووي وغيره: "احتج به من أجاز الاحتلام على الأنبياء عليهم السلام، وفيه خلاف والأشهر امتناعه، لأنه من تلاعب الشيطان، وهم منزهون عنه، وتأولوا الحديث على أن المعنى يصبح جنباً من جماع ولا يجنب من احتلام لامتناعه منه" (الزرقاني، ١٤١١هـ، ٢١٤/٢)وأفاد الحديث أن الجنابة كانت نتيجة للجماع وليس للاحتلام؛ لأن الاحتلام لا يحدث للأنبياء، إذ الاحتلام يحصل بتلاعب الشيطان، وهم معصومون عنه، وقد يُفسر أيضاً أن الاحتلام يُطلق على الإنزال، والذي قد يحدث دون رؤية منامية، هذا ما أشار إليه شمس الدين القرطبي، موافقاً برأيه امتناع الاحتلام كما دأبَ المحققون من أرباب العقائد (ينظر: بدر الدين العيني، ٤/١١)موقف الملا علي القاري واضح في أن الأنبياء يشترط لهم السلامة من الاحتلام؛ لأنه علامة تجيء الشيطان في الحلم، وهم معصومون عنه، أما نزول المني وفيضان الماء من امتلاء البدن ومن دون وقاع فلا يستحيل عليهم، لأنه عرض بشري عادي ناشئ عن أصل الخِلقة ويستوي فيها الخلق كافة، ولا ينقص ذلك من مقاماتهم العلية.كما يستحيل على الأنبياء الأمراض والعيوب المنفرة للطباع، مثل الجذام والبرص، وقلة المروءة ودناءة الصناعة؛ لأن النبوة من أشرف مناصب العباد، وهي مقتضية لغاية الكمال والإجلال، وما ينافي تلك الصفات يعد انتفاءً للمقام اللائق بالأنبياء عليهم السلام، وبناء على ذلك عدّ علماء العقيدة السلامة من النقائص والعيوب المنفرة من شروط النبوة (وابن أبي شريف المقدسي، ٢٠٠٤م، ١٩٢، ١٩٣)، والمقصود بالنقائص والعيوب التي تُنقص من شخصيتهم، والمخلّة بحكمة بعثتهم رسلاً من عند الله تعالى إلى الخلق مُبشرين ومُنذرين.ولم يخالف موقف الملا علي القاري ما تقرر عند العلماء في اعتقاد استحالة وقوع المنفرة من الأمراض والعيوب، فقال: "أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الأمراض المنفرة" (القاري، ٢٠٠١م، ٢٨٩٨/٧)، وبناء على ذلك نفهم من كلامه أن الأنبياء يستحيل عليهم الوقوع في الصور التي تنفّر الناس وتبعدهم عن قبول دعوتهم، ومن ذلك الأمراض المنفرة مثل: الجذام والجنون وغيرها من الأسقام التي تجعل الإنسان غير مرغوب فيه بين الناس، ولا يليق ذلك بمكانة الأنبياء؛ فيتناقض النفور مع الحكمة من إرسالهم وبعثتهم.وقيّد الملا علي القاري تلك الأمراض بـ(المنفرة) ليخرج (الغير منفرة) من الحكم، مما عرّج إلى بيناها علماء العقيدة وهي تعد أمراضاً عادية مثل الحمى والصداع أو أعراضاً بشرية غير مُخلّة مثل النوم والجوع؛ والأعراض التي لا تنقص شيئاً من مقاماتهم (السنوسي، ٢٠١٤م، ٧٧، والجاوي، ٢٠١٣م، ٤١)، ولا تتعارض مع حكمة الإرسال والبعثة.جهد الباحث في هذا

المبحث، بعد الدراسة والتحليل إلى توضيح مواقف الملا علي القاري من خلال كتابه (مرقاة المفاتيح) فيما يتعلق بالممتنعات على الأنبياء والرسل، وجزى الله الملا علي القاري خيراً على إسهاماته العلمية في خدمة العقيدة الإسلامية.

الخاتمـــة

أولاً: النتائج:

تتضمن أهم المخرجات التي حققها هذا البحث:

١. إن مواقف الملا علي القاري العقدية، كانت إيجابية ومتوافقة مع المصادر الأصيلة في علم العقيدة.
٢. رؤيته لعصمة الأنبياء تتطابق مع رؤى الأئمة الأعلام البارزين والمحققين البارعين في أصول الدين.
٣. موقفه في التفريق بين مفهومي النبي والرسول بالأمر بالتبليغ من عدمه متوافق مع رأي الجمهور.
٤. ذهب إلى تفسير النصوص والوقائع الموهمة بوقوع المحال في سياق عقيدة التنزيه.
٥. اعتمد في تقرير المسائل العقدية على نقولات السابقين من المحققين كالتفتازاني وابن حجر وغيرهما.
٦. أثبت العصمة عن كبائر الذنوب وصغارها، قبل النبوة وبعدها، ولو سهواً وهو الحقُّ عند المُحققين.
٧. موقفه من الأعراض البشرية المؤدية إلى النقائص هو تنزيه الأنبياء عن النّقائصِ في الخَلْقِ والخُلُقِ، ووجوب سلامتهم من العاهات والمعايب، ويتفق بذلك مع رأي جمهور الأمة.
٨. موقفه متفق مع إجماع الأمة على استحالة الكفر بحق الأنبياء، سواء قبل النبوة أو بعدها.
٩. لم تقتصر رؤية الملا علي القاري في المستحيلات على المحرمات فحسب، إنما عدّ المكروهات أيضاً ممتنعة، بالإضافة إلى بعض المباحات التي تتنافى مع كمال الأنبياء.
١٠. تبين أن موقفه من الكذب والشك والجهل والخيانة بحق الأنبياء هو الاستحالة، كما يستحيل وقوع صغار الخسة والأفعال والأمراض المنفرة في حقهم، قبل البعثة وبعدها، وهو محل اتفاق الأمة.
١١. أفاد البحث تعزيز عقيدة تنزيه الأنبياء عن كل ما يخلّ بمقاماتهم من خلال كتاب "مرقاة المفاتيح".
١٢. يعتقد الشيخ القاري استحالة تحريف النبي للرسالة التي وكّل بها، لأن ذلك يتعارض مع عصمته.
١٣. أظهرت الدراسة أن تنزيه الأنبياء عن العوارض البشرية المخلّة بحقهم يجعلهم قدوة للناس؛ لأنهم يمثلون أعلى درجات الكمال البشري؛ مما يدفع الناس للاقتداء بهم.

ثانياً: التوصيات:

١. دعوة الباحثين إلى دراسة تراث الملا علي القاري وغيره من الأعلام السابقين، وتوظيفه بما يعزز القدرات العلمية والمعرفية، من أجل صيانة عقيدة المسلم بالأنبياء والمرسلين عليهم السلام.
٢. ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة التحديات التي تستهدف مكانة الأنبياء العلية.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. ابن أبي شريف المقدسي، كمال الدين محمد بن محمد (ت ٩٠٦هـ)، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، المسامرة شرح المسايرة، تحقيق: كمال الدين قاري وعز الدين معميش، ط١، بيروت، المكتبة العصرية.
٢. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ)، ١٤١٤هـ، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
٣. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، ٢٠٠١م، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٤. الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد (ت٦٣١هـ)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م، أبكار الأفكار، تحقيق: أحمد محمد المهدي، ط٢، القاهرة، دار الكتب والآثار القومية.

٥. الإيجي، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، شرح المواقف، والشرح لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط١، لبنان، دار الجيل.

٦. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، ١٤١٩هـ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تحقيق: محمد شرف الدين وآخرون، بيروت، إحياء التراث العربي.

٧. الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي (ت١٢٧٧هـ)، ١٣٧٤هـ، حاشية الباجوري على السنوسية، ط٣، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٨. الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي (ت١٢٧٧هـ)، ٢٠٠٤م، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: عبد الله محمد، ط٢، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

٩. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ)، ١٤٢٢هـ، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير، ط١، لبنان، دار طوق النجاة.

١٠. بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

١١. التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت٧٩٣هـ)، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، شرح المقاصد، ط١، باكستان، دار المعارف النعمانية.

١٢. التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت٧٩٣هـ)، ١٩٨٧م، شرح العقائد النسفية، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط١، القاهرة، الكليات الأزهرية.

١٣. الجاوي، محمد نووي الجاوي (ت١٣١٦هـ)، ٢٠١٣م، شرح تيجان الدراري على رسالة الباجوري في التوحيد، اعتنى به: إبراهيم الحراني وآخرون، ط١، إسطنبول، المكتبة الهاشمية.

١٤. الجرجاني، علي بن محمد الشريف (ت ٨١٦هـ)، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٥. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين.

١٦. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، ١٩٤١م، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد، مكتبة المثنى.

١٧. الدردير، أحمد بن محمد العدوي، (ت١٢٠١هـ)، ٢٠٠٤م، شرح الخريدة البهية في علم التوحيد، تحقيق: عبد السلام شنار، ط١، سوريا، مكتبة دار الدقاق.

١٨. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت١٢٣٠هـ)، ٢٠١٧م، حاشية الدسوقي على أم البراهين، تحقيق: عبد اللطيف حسن، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٩. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت١١٢٢م)، ١٤١١هـ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

٢٠. الزركلي، خير الدين بن محمود (ت١٣٩٦هـ)، الأعلام، ٢٠٠٢م، ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين.

٢١. السبتي، علي بن أحمد، ابن خمير (ت ٦١٤هـ)، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، تحقيق: محمد رضوان، ط١، لبنان، دار الفكر المعاصر.

٢٢. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار مكتبة الحياة.

٢٣. السنوسي، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ)، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، شرح المقدمات، تحقيق: نزار حمادي، ط١، بيروت – لبنان، مؤسسة المعارف.

٢٤. السنوسي، محمد بن يوسف بن حسين السنوسي (ت٨٩٥هـ)، ٢٠١٤م، شرح أم البراهين، تحقيق: إبراهيم الحراني وآخرون، ط١، إسطنبول، المكتبة الهاشمية.

٢٥. الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، ٢٠٠٤م، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت، دار المعرفة.

٢٦.الصاوي، أحمد بن محمد المالكي (ت ١٢٤١هـ)، ١٩٩٩م، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، تحقيق: عبد الفتاح البزم، ط٢، دمشق، دار ابن كثير.

٢٧.الصاوي، أحمد بن محمد المالكي، (ت١٢٤١هـ)، ١٣٦٦هـ، حاشية الصاوي على شرح الخريدة البهية، القاهرة – مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٨.الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين (ت ١٣٤١هـ)، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ط١، بيروت – لبنان، دار ابن حزم.

٢٩.العصامي، عبد الملك بن حسين المكي (ت ١١١١هـ)، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٠.عياض، عياض بن موسى بن عياض، القاضي أبو الفضل المالكي (ت ٥٤٤هـ)، ١٩٧١م، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، بيروت، الشركة الشرقية، القاهرة، المكتبة التجارية.

٣١.القاري، علي بن سلطان محمد (ت١٠١٤هـ)، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

٣٢.القاري، ملا علي بن سلطان (ت ١٠١٤هـ)، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م، شرح الفقه الأكبر، تحقيق: مروان محمد الشعار، سوريا، دار النفائس.

٣٣.القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية.

٣٤.كحالة، عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م، معجم المؤلفين، بيروت، مكتبة المثنى.

٣٥.الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفى الشيخ زاده (ت١٢٠٥هـ)، ٢٠١٧م، حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية، تحقيق: أحمد فريد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٦.المحبي، محمد أمين بن فضل الله الحموي (ت ١١١١هـ)، خلاصة الأثر، بيروت، دار صادر.

٣٧.النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل (ت١١٤٣هـ)، ٢٠١٣م، الأنوار الإلهية في المقدمة السنوسية، تحقيق: بشير برمان، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٨.النعماني، البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة شرح المشكاة، محمد عبد الحليم النعماني، ١٤٣٢هـ، ط٢، مصر، دار الفكر العربي.

٣٩.نور الدين الصابوني، أحمد بن محمود البخاري (ت ٧٧٥هـ)، ١٩٦٩م، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق: فتح الله خليف، مصر، دار المعارف.